إنتفاضة تشرين في العراق عام ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ وكيفية تعامل الحكومة العراقية ووسائل الاعلام والمواقع الاجتماعية معها

د. عبد الكريم عبد الجليل الوزان*

الخلاصة

شهدت محافظة بغداد انطلاق الشرارة الاولى للتظاهرات السلمية الجماهيرية ضد المحاصصة والفساد والبؤس في بادىء الأمر ومن اجل الحصول على فرص العمل والخدمات. وتواصلت تلك التظاهرات متصاعدة في الايام التالية، وتحولت عاجلا الى انتفاضة شعبية عارمة عمت العراق بمعظم محافظاته، وهزت المنظومة الحاكمة بشدة لا سابق لها، واندفع الى ساحات وشوارع العاصمة والمدن الاخرى ملايين المواطنين الساخطين على طغيان الطبقة الطائفية السياسية ومنهج المحاصصة واستشراء الفساد والبؤس والازمة الشاملة. وقد ادى الرد الدموي على التظاهرات والعنف الوحشي الذي قوبلت به، والذي استهدف خنقها تماما وهي في المهد، فضلا عن الدور الذي لعبته بعض وسائل الاعلام الحكومية والمسيسة ومواقع التواصل الاجتماعي المغرضة في نشر الاخبار الكاذبة والفيديوهات المفبركة وعكس وترويج ما سعت اليه السلطات الحكومية، حيث تصاعد لهيب الانتفاضة واكتسبت بسرعة زخما عاصفا لم تستطع الاجراءات القمعية بكل عنفها الاستثنائي ان تحد منه وتسيطر عليه. وفي الوقت ذاته تابعت جماهير المواطنين الواسعة بغضب واستنكار الجرائم المروعة، التي راح القناصون يقترفونها ضد المتظاهرين السلميين، ووقفت بقوة وعزم في صف المنتفضين الصامدين وهللت لبطولاتهم.

وخلال أيام معدودات تغير المشهد العراقي بكامله تقريبا، ووجد الحاكمون انفسهم محاصرين برفض عام شامل من جانب جماهير الشعب الواسعة، لا في العاصمة فقط، بل وفي العديد من محافظات الوسط والفرات الاوسط والجنوب وحتى في بعض

* رئيس قسم الإعلام في جامعة ابن النفيس في اسطنبول
ورئيس قسم الإعلام في أكاديمية البورك في الدنمارك

الارجاء شمالي بغداد. فقد التفت الجماهير بحماس حول المنتفضين وهم يشقون طريقهم الكفاحي بإصرار وتفانٍ، ويصنعون المآثر لتحقيق اهدافهم المشروعة السامية.

مشكلة الدراسة:

المشكلة البحثية هنا تتركز في كيفية اختلاف هذه التظاهرات عن سابقاتها، وهل هي مستقلة في الفعل، ومن يقف وراءها، وهل هي مجرد تجمعات عفوية أو كيفية، وماهي اسباب صمودها واستمرارها، على الرغم من التضحيات الجسيمة في الأرواح، وكيف حققت تعاطف الشعوب والحكومات والمنظمات الخارجية معها . كذلك تهتم المشكلة البحثية بمعرفة حقيقة الدور الذي قامت به وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وهل كان مناسبا وكافيا وحياديا في التعامل مع المتظاهرين وماهي الأسباب التي تقف وراء ذلك، وماعلاقة الأحزاب والميليشيات المتنفذة بالحد من استمرار وتطور التظاهرات وماهي الأساليب التي استخدمتها من أجل افشالها.

أهداف الدراسة:

شملت الدراسة الاجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما هي أسباب انتفاضة اكتوبر في العراق؟
٢- كيف تعاملت مواقع التواصل الاجتماعي أزاء الانتفاضة ؟
٣- ما نوع الشعارات التي رفعت من قبل المتظاهرين ؟
٤- ما هي الاساليب التي واجهت بها الحكومة المتظاهرين؟
٥- ما هي أهم نتائج الانتفاضة ؟
٦- كيف تعاملت وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي مع الانتفاضة ؟.
٧- ما هو دور الأحزاب المتنفذة في مواجهة تلك التظاهرات؟.

الدراسات السابقة:

بينت الدراسات السابقة من قبل خليفة محمد[١]، ان الشعب العراقي قد انتفض بوجه نظامه للمرة الثالثة منذ ٢٠١٧ فضلا عن مرات كثيرة لبى فيها دعوات بعض زعمائه السياسيين والدينيين للتظاهر في ساحات بغداد احتجاجا على سوء أوضاعه المعيشية والاجتماعية والخدمية والإدارية والاقتصادية والسياسية ولكن انتفاضة تشرين

الأول التي هي أكتوبر ٢٠١٩ والمستمرة حتى الآن مختلفةجذريا عما سبقها فهي ثورة شعبية عارمة منظمة من قبل تنسيقات ولجان لم تعلن عن نفسها حتى الآن، تفاديا من الملاحقة والقتل، وللتمكن من مواصلة قيادة التظاهرات التي اتسع نطاقها وامتدت الى عشرات المدن من بغداد حتى البصرة وذي قار والقادسية والنجف وميسان وواسط .. الخ. وهي ثورة سياسية ضد النظام الذي نشأ بعد الاحتلال المزدوج الأمريكي الايراني للعراق بكل مؤسساته، فهي ثورة

١- ضد الحكومة لأنها فاسدة وعاجزة وحكومة محاصصة

٢- ضد البرلمان الذي أثبت فشله.

٣- وضد الأحزاب والقوى الطائفية والعسكرية المشاركة في أجنداته بالكامل.

٤- ضد المرجعيات الدينية وعلى رأسها مرجعية السيد علي السيستاني بسبب تأخرها في اعلان معارضتها الشرعية لقتل المحتجين وسكوتها عن استمرار الفساد في البلاد.

وقد أشار الهاشمي[٢]، ان التكرار المكثف للتظاهرات الاحتجاجية في العراق يجعلها سلوكا مجتمعيا عفويا فهي تنطلق في الأغلب برفع مطالب شخصية ومناطقية وبجموع صغيرة سلمية ثم سرعان ماتتسع اذا سمحت الظروف والسياقات الأمنية والبيئة القانونية بذلك فتتخذ أشكالا جديدة تسير بالتظاهرات الاحتجاجية في اتجاه تصاعدي (ظلم، احتقان شعبي، تظاهرات سلمية، تظاهرات احتجاجية غاضبة، وصولا الى انتفاضة أو مواجهات دامية ثم تنتهي بالتغيير). لكن بعد عام ٢٠٠٣ لم تكتمل دورة التظاهرات العراقية كونها لم تصل الى مرحلة تغيير النظام السياسي أو إلى مستوى الثورات التي تستهدف رأس النظام .

المقدمة:

أولاَ: وسائل التواصل الاجتماعي

١-١: الجيوش الالكترونية

اصطُلح على تعريف الجيوش الالكترونية على أنها «مجموعات مدربة تعمل وفق أجندة خاصة هدفها اختراق مواقع الخصوم، والترويج لوجهة نظر معينة عبر مختلف منصات الإنترنت، وإسكات وتشويه سمعة المناوئين، إلى جانب ترويج الشائعات

والأكاذيب وخلق البلبلة[٣]. بات مصطلح الجيوش الالكترونية سلاح جديد مرافقًا للانتخابات البرلمانية المقبلة في العراق، فبالإضافة لوسائل الدعاية التقليدية المعتمدة في الانتخابات، والتي تشمل الملصقات و«البروشورات» والإعلانات التلفزيونية، يلجأ المرشحون في العراق لوسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة منصة «فيسبوك»، التي أصبحت قبلة المرشحين والسياسيين سعيًا منهم وراء حشد الدعم عبر تلك المنصات، ويستخدمون في ذلك ما بات يُعرف بـــ«الجيوش الالكترونية.

ذكر الدليمي (٢٠١٨)[٤] «إن ظاهرة الجيوش الإلكترونية بدأت تشهد رواجًا في العراق خلال السنة الأخيرة، وازداد الطلب على هذه الجيوش مع تحديد موعد الانتخابات البرلمانية في ١٢ مارس (آذار) القادم، وعن طريقة إنشاء هذه الجيوش وإدارتها»، يقول الدليمي: «إن إنشاء هذه الجيوش في غاية البساطة؛ حيث يحتاج القائمون عليها إلى طاقم فني مدرب بعض الشيء، وأجهزة كمبيوتر ووسيلة اتصال بالإنترنت». حيث يعمد هؤلاء إلى إنشاء الصفحة الخاصة بالسياسي أو المرشح أو أي كان، ثم يتم تمويل هذه الصفحة والترويج لها، وهذا يتم من خلال بطاقات ثمن الواحدة منها ٢٥ دولارًا، تكفي لعرض الصفحة ضمن الإعلانات الخاصة بفيسبوك، والترويج لها آلاف المرات، ويمكن شحن التمويل المناسب لها كل مرة، ويضيف الدليمي أن الوسيلة المتبعة في ذلك تتم إما من خلال التعاقد مع شركات مختصة بالترويج وصنع الجيوش الإلكترونية، أو من خلال مجموعة من الصحافيين المكلفين من المرشح، أو الكتلة السياسية لتنفيذ هذه المهمة.

أما الصحافي العبيدي (٢٠١٨)[٥] فقد ذكر أن ظاهرة «الجيوش الإلكترونية» لا تقف عند إنشاء الحسابات فقط، بل يتعدى ذلك الى توظيف السياسيين والمرشحين لصحافيين يعملون ليل نهار على الترويج لهذه الصفحات ودعمها ، الصحافي «بكر العبيدي» – قد عمل لفترة معنية مديرًا لحملة أحد مرشحي الانتخابات المقبلة – يقول لـــ «ساسة بوست» :أن الجيوش الالكترونية «هي حرب انتخابية، وصراع في مناطق ودوائر الانتخاب، وفيها يلجأ المرشح إلى كل الوسائل الإعلامية من أجل تحسين صورته لدى الناخب والتشويش على الخصوم، ليس بالضرورة أن يكون هذا العمل أو التصرف شرعيًا او غير شرعي؛ فالآن وفي هذه المرحلة يعد هذا الترويج ضرورة إعلامية»، وأصبح من أدواتها ووسائلها؛ للتأثير على الرأي العام وأضاف العبيدي

مجيبًا على تساؤل عما إذا كان هذا العمل يعد انتهاكًا لميثاق الشرف الصحافي: «أعتقد أنه نقطة قوة في صالح الإعلامي، إن أحسن استخدام الفريق الإلكتروني». وعن إمكانية نجاح الكتل السياسية من خلال استخدام هذه الجيوش الإلكترونية يقول العبيدي: «لا يقاس النجاح من خلال استخدام الجيوش الإلكترونية، والفرق الإلكترونية، إنما هي أداة مكملة للماكينة الإعلامية من أجل صد الهجمات من الأطراف الأخرى، والدفاع عن المرشح، أو شن هجوم على مرشح معين». في حين بين الجبوري (صحافي يعمل ضمن الحملة الانتخابية لأحد الأحزاب الإسلامية «الشيعية»، والتي رفض ذكر اسمها) أن هناك مبالغ طائلة تدفعها الكتل السياسية لصحافيين يديرون الحملات الانتخابية عبر «السوشيال ميديا»، وقال لـــ«ساسة بوست» إنه يتقاضى ألف دولار شهريًا مقابل العمل ضمن الحملة الإعلامية الإلكترونية للحزب، ويضيف الجبوري بأن عمله يتم من مكتبه في بيته، وليس في مقر الحزب، وأنه ينسّق مع صحافيين آخرين يعملون ضمن الحملة، ويحددون كل يوم الأهداف وما سينشر في صفحة الحزب على السوشيال ميديا، وعن طبيعة عمله، وفيما إذا كان مقتنعًا بعمله هذا أم لا من حيث الموضوعية والمهنية الصحافية، يقول الجبوري: «إنه عملٌ في المقام الأول، وما دام ليس هناك أي تبعات قانونية عليّ، فلا مانع من أن أعمل لصالح كتلة أو حزب معين حتى لو لم أكن مقتنعًا بما يقوم به».

وقال الصحافي «غزوان جاسم»: «إن ظاهرة الجيوش الإلكترونية ليست وليدة هذه الانتخابات، وكانت حتى سنوات قريبة مضت عبارة عن مجموعة محبي حزب أو كتلة سياسية يتبرعون للدفاع عن وجهات نظر هذه الكتل»، ويضيف جاسم بأنه يمكن القول: إن «هذه الظاهرة بدأت رسميًا في العراق في نهاية الحقبة الثانية لرئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي عام ٢٠١٤ عندما بدأت تظهر نواة هذه الجيوش بين المالكي وخصومه الكثيرين، وكانت في أول الأمر تعتمد على التسقيط في القرارات وفي السياسات التي يتبعها الخصوم، لكنها ظلت محافظة على الحد الأدنى من العقلانية والصراع السياسي الطبيعي».

٢-١: وسائل إعلام عراقية تدخل لعبة الجيوش الإلكترونية:

باتت أغلب الأحزاب والشخصيات السياسية في العراق تمتلك جيوشا إلكترونية تديرها في مكاتبها الإعلامية المتخصصة، في ظاهرة تزداد خطورة بسبب تأثيرها على

الرأي العام، ونشر الأخبار الكاذبة خطاب الكراهية بين أطياف الشعب، وما يزيد الأمر سوءا انضمام وسائل إعلام وصحافيين إلى هذه الجيوش وتبنّي ما تنشره. ففي تطور خطير لظاهرة الجيوش الإلكترونية في العراق، انساقت وسائل الإعلام في تغطياتها اليومية إلى الموجة عبر تبنّي ما تنشره هذه الصفحات في المواقع الاجتماعية رغم أنها مفبركة، لتصبح العلاقة متبادلة وكل منهما يستقي مصادره من الآخر، ولا فرق بين وسائل إعلام وجيوش إلكترونية.

ورصد بيت الإعلام العراقي في تقرير جديد له، تنامي هذه الجيوش وازدياد خطورتها لاسيما أن القائمين عليها لم يعودوا يجدون حرجا في كشف خلفياتهم وداعميهم، إذ بدأت تساهم المئات من الصفحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي في التأثير على الرأي العام بآراء مغلوطة لا تخلو من الكراهية، ولم تقتصر على الميدان السياسي بل طاولت شخصيات عامة وأفراد.

ويستند تقرير الرصد الجديد على متابعة ومراقبة أكثر من ٢٠٠ صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي على مدى ثلاثة أشهر، أظهرت بشكل واضح كيف تدار هذه الصفحات وماذا تستهدف ومتى، وكيف لعبت أدوارا سلبية في السلم والأمن المجتمعيين في البلاد من جهة، وساهمت في إقحام الجمهور في أزمات سياسية من جهة ثانية.

وتعتمد صفحات الجيوش الإلكترونية على عنصرين أساسيين:

الأول: نشر الأخبار المفبركة وتشمل صورا ومقاطع فيديو وتعليقات متهكمة عبر محترفين وخبراء في الصحافة والمونتاج.

والثاني: تمويل المنشورات عبر مبالغ طائلة ولأيام طويلة تصل إلى أسبوعين لكل منشور.

واستند تقرير الرصد على صفحات لاحظ مستخدمو مواقع التواصل كثرة انتشارها في الآونة الأخيرة وحصلت على الآلاف من المتابعين خلال أيام قليلة، وتعتمد على إعلانات مموّلة بشكل مكثّف لمنشورات محدّدة، تتضمن خطاب كراهية وتهجّم ودعوات إلى التحقير والتنكيل والعنف ضد شخصيات عامة اجتماعية وثقافية، كما استهدفت حملات واسعة النساء وتدفع نحو تحجيم دور المرأة في المجتمع والحياة العامة. وخرج تقرير الرصد بنتائج أبرزها أن بعض القائمين على العشرات من

الصفحات المموّلة وتقود حملات موجهة تدار من دول مجاورة للعراق، وأخرى أوروبية لديها قوانين صارمة في مكافحة مثل هذه الصفحات المثيرة للعنف، في إشارة إلى الثغرات التي تعاني منها هذه الدول في تطبيق القوانين في هذا الخصوص[٦].

٣-١: تجنيد الجيوش الالكترونية

ومما يعد أنه ملفت للنظر أنّ الصحافيين الذين انخرطوا في ظاهرة الجيوش الإلكترونية، عبر إدارة صفحات قاموا بإخفاء هويتهم أو تضمين صفحاتهم حملات تتناغم مع حملات تشنّها الجيوش الإلكترونية. وفي ظاهرة غريبة، سجل "بيت الإعلام العراقي" أن المئات من الصفحات الوهمية على فيسبوك تحمل أسماء قنوات تلفزيونية لها صفحات رسمية موثقة بالعلاقة الزرقاء من قبل إدارة فيسبوك، ولكل قناة معدل ١٠ صفحات وهمية تواظب على نشر ما تنشره الصفحة الرسمية الموثقة أولا بأول، ما يضع هذه القنوات أمام مسؤولية كبيرة، إما أنها تقف وراء إنشاء هذه الصفحات لنشر منشورات معينة ممولة لأغراض سياسية، وإما أن هذه الصفحات أُنشئت دون علم إدارة القناة لأغراض الانتشار والشعبية أو لأهداف سياسية، وفي هذه الحالة لا يعفي إدارة القنوات من القيام بالتبليغ عنها بسهولة لإغلاقها.

ويلفت التقرير إلى أن أغلب الأحزاب والشخصيات السياسية باتت تمتلك جيوشا إلكترونية عبر تأسيس أقسام في مكاتبها الإعلامية متخصصة في هذا الشأن. ولاحظ التقرير أن صراعات هذه الجيوش على مواقع التواصل الاجتماعي هي انعكاس واقعي لخارطة الصراعات السياسية القائمة بين الكتل والأحزاب. وأن صراعات جيوش مواقع التواصل الاجتماعي هو انعكاس واقعي لخارطة الصراعات السياسية القائمة بين الكتل والأحزاب العراقية. ويكشف أن صفحات مموّلة تنشر الكثير من الوثائق والصور المفبركة بهدف تخوين واتهام خصومها، كما تتضمن وثائق على أنها لملفات فساد إداري ومالي غير مطروقة في وسائل الإعلام، بينما تقوم صفحات أخرى بمونتاج وثائق لوزارات وهيئات رسمية عبر برامج فوتوشوب لإضفاء نوع من الصدقية على الأخبار.

ويشير التقرير إلى أن صفحات الجيوش الإلكترونية تنشط بشكل مكثّف أوقات الأزمات على الصعيد الوطني مثل التفجيرات وحالات الخطف وزيارة مسؤولين إلى

البلاد، ويكون محتوى المنشورات التهجم اللفظي عبر جبهتين أو أكثر تسعى إلى تحميل الطرف الآخر أسباب الأزمة، بينما ساهمت هذه الصفحات في خلق أزمات وهمية لتوجيه الرأي العام بعيدا عن القضايا الحقيقية.

وأضاف التقرير أيضا أن أموالا طائلة تُصرف على المنشورات الممولة التي تحمل خطاب كراهية وأخبارا وصورا مفبركة، إذ راقب "بيت الإعلام العراقي" النطاق الزمني لتمويل منشورات معيّنة وحجم التفاعل معها، ومع حساب فترة تمويل منشورات التي وصل بعضها لأكثر من ١٥ يوما وإحصاء التفاعلات التي جمعتها هذه المنشورات، فإن تمويل كل منشور يكّلف أكثر من ٥٠٠ دولار استنادا إلى أجور وآليات الإعلان الموضحة من قبل شركة فيسبوك(٧).

ثانياً: انتفاضة تشرين

شهد العراق منذ مطلع شهر أكتوبر/ تشرين الأول الحالي موجة مظاهرات خرج فيها الآلاف في العاصمة بغداد وعدد من المدن الأخرى، احتجاجا على استشراء الفساد والبطالة وسوء الخدمات العامة. ومع أن قوات الأمن حاولت فضّ تلك المظاهرات باستخدام خراطيم المياه الساخنة، والغاز المسيل للدموع، لكنها لجأت بعد تصاعدها إلى إطلاق الرصاص المطاطي والحي، مما أسفر عن وقوع أكثر من مائة قتيل وآلاف المصابين خلال الأيام الستة الأولى منها. لقد تزامن اندلاع هذه الاحتجاجات مع مرور عام كامل على تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة عادل عبد المهدي، اتسم بالتلكؤ في التعامل مع ملفات مهمة ورثتها من حكومات سابقة، وكان من المتوقع أن تعالجها، وخصوصا مكافحة الفساد. وهذا أبقى الحال كما هو عليه، إن لم يزده سوءاً، خلال السنة الأولى من عمر الحكومة ربما باستثناء التحسن النسبي في إمدادات الطاقة الكهربائية. فقد ظل المواطن العراقي يعيش حياته اليومية وسط استشراء الفساد الإداري والاقتصادي، حسبما رصدته منظمات دولية مثل منظمة الشفافية التي صنفت العراق باعتباره أحد أبرز دول العالم التي ينخرها الفساد. وكان العراقيون وخصوصا فئة الشباب وخريجي المعاهد والجامعات يتطلعون إلى تحقيق تقدم في مساعي معالجة تحديات كبرى مثل: تردي الوضع الاقتصادي، وانحدار مستوى الخدمات، وتفاقم

البطالة، وتعثر جهود إعادة الإعمار، واستمرار صيغ المحاصصة بأشكالها، وارتفاع وتيرة التدخلات الخارجية.

كانت هذه الاحتجاجات هي الأكثر اتساعاً مقارنة بسابقاتها في ساحة التحرير في العاصمة (صورة-١و٢)، أو تلك التي شهدتها مدن أخرى في الجنوب على وجه الخصوص. وتتسم بأن معظم المشاركين فيها شباب من مناطق فقيرة مهمشة ذات غالبية شيعية، فتحوا أعينهم على حكومات ما بعد ٢٠٠٣. ومن الواضح أنها مظاهرات عفوية لا علاقة للأحزاب والكتل السياسية وحساباتها بها، وتنبع مطالب المشاركين فيها من معاناتهم المعيشية اليومية. ومع أن معظم المشاركين من (الشيعة) لكن ليس ثمة ثما يشير إلى أي صفة طائفية للمظاهرات[٨].

صورة (١): انتفاضة تشرين من ساحة التحرير

صورة(٢): انتفاضة تشرين من ساحة التحرير

سادت التظاهرات معظم المحافظات الجنوبية ومنها محافظة المثنى. وأُحيطَ مبنى الحكومة في محافظة البصرة بالعلم العراقي، وتظاهر العشرات في ساحة الحبوبي في وسط الناصرية وطالبوا بتغيير الدستور والنظام وإجراء انتخابات مُبكرة، ووصل المئات من المتظاهرين إلى ساحة الاحتفالات في محافظة المثنى، وكذلك تظاهر العشرات من المواطنين في قضاء الرفاعي في شمال محافظة ذي قار، مع تزايد أعداد المتظاهرين في ساحة الاحتفالات في محافظة المثنى، وقد اجتاز المتظاهرين حواجز أمنية تفصلهم عن مقر الحكومة في محافظة المثنى، ووصلوا إلى مقر الديوان، وتوجه العديد إلى موقع المظاهرة أمام مباني حكومة البصرة، وهتف المتظاهرين بمحاسبة الفاسدين[٩]، وكان الآلاف من المتظاهرين يواصلون الاحتشاد في مبنى محافظة السماوة، وكذلك توجه الآلاف منهم إلى مبنى محافظة الديوانية، وجرت عدة محاولات لاقتحام مبنى ديوان محافظة المثنى، وحاول بعض المتظاهرين تسلق السياج الخارج لمبنى المحافظة، بينما حرق عشرات منهم إطارات في منفذ سفوان الحدودي وسط

هتافات ضد الفاسدين ومطالبات بمحاسبتهم، وأدى ذلك إلى توقف العشرات من الزائرين من دول الخليج العربي لزيارة العتبات المُقدسة في العراق وعدم تمكنهم من السفر والعودة[١٠]. كما حرق مبنى مقر العصائب في محافظة المثنى من قبل المتظاهرين. وكذلك حُرِقَ مبنى مقر حزب الدعوة في محافظة المثنى. كما وحرق مقر حركة البشائر في محافظة المثنى، حرق مقر ائتلاف النصر في محافظة المثنى وحرق مقر سرايا الخُراساني في نفس المحافظة كذلك، وقد جرت محاولة لإخماد النار في مقر منظمة بدر في محافظة المثنى بعد إضراب النار فيه وحَرقه، وحرق مقر المفوضية العليا المُستقلة للانتخابات في محافظة المثنى، وحرق مقر حزب الفضيلة الإسلامي في محافظة المثنى، وأعلن ناشطون عن محافظة المثنى أن المُحافظة قد خلت من مقرات الأحزاب. كذلك حرق المقر العام لعصائب أهل الحق في الناصرية، واندلعت النيران في مقر منظمة بدر في محافظة الناصرية، وكذلك في تلفزيون الأهوار التابعة للمنظمة نفسها، كذلك تم حرق مقر منظمة بدر في الشَطرة، ومقر منظمة بدر في الناصرية للمرة الثالثة، ومقر كتائب حزب الله في الناصرية، ومقران لعصائب أهل الحق، ومقر كتائب سيد الشهداء في الناصرية، فضلاً عن مقر حزب الدعوة في الشطرة، وحركة ١٥ شعبان في الناصرية[١١]، وحرق مبنى المحافظة ومجلس المحافظة في محافظة ذي قار. وتم حرق مقر عصائب أهل الحق، وسرايا الخُراساني، ومنظمة بدر، وكتائب سيد الشهداء، وحزب الفضيلة، وتيار الحكمة، ومقر حزب الدعوة، بالإضافة إلى حرق إذاعة الأمل التابعة لحزب الفضيلة، في محافظة الديوانية، فضلاً عن حرق مجلس محافظة الديوانية بالكامل. وأطلقت العصائب الرصاص الحي ضد المتظاهرين من مقرهم. وفي محافظة بابل، سيطر المتظاهرون على منزل رئيس المجلس الذي هددهم بالاعتقال قبل أيام، وأغلقوا مقر حزب الدعوة، وحرقوا مكتب وزير الخارجية السابق إبراهيم الجعفري وحركة بشائر الخير، ومكتب محافظ بابل السابق. أعلنت محافظات الديوانية وبابل والبصرة وذي قار والمثنى وواسط فرض حظر التجوال، وأعلن عن مقتل ٤٠ شخصاً واصابة أكثر من ١٧٠٠ آخرين بجروح حصيلة مظاهرات هذا اليوم فقط[١٢].

وتتراوح أسباب عدم مساهمة السنة والأكراد في هذه الانتفاضة بين الموقع الجغرافي لمناطقهم وطبيعة الأحداث التي مرت بها. ويعتقد على نطاق واسع أن

انضمام سكان نينوى والمحافظات الواقعة غربي البلاد (ذات الغالبية السنية) قد لا يعود بالنفع على انتفاضة بغداد (المختلطة) والجنوب (ذي الغالبية الشيعية). ويعود ذلك إلى الظروف التي مرت بها تلك المحافظات إبان سيطرة ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية، خصوصا مع كثرة التصورات النمطية والاتهامات الجاهزة من قبيل: دور الإرهاب وبقايا "داعش" أو موالاة نظام البعث السابق. في حين قالت هيومن رايتس ووتش أن سلطات محافظة الأنبار العراقية تقمع حق السكان المحليين في إظهار دعمهم للمظاهرات في أماكن أخرى من البلاد. إذ اعتقلت رجلين لمجرد نشرهما رسالة تضامنية على فيس بوك، واستجوبت ثالثاً، وأجبرت رابعاً على الاختباء. وقالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "على الرغم من سنوات الصراع المرير، شعر الكثير من العراقيين بالحرية في التحدث عن القضايا السياسية. لكن هذه الحالات تمثل تغييرا مقلقا بالمقارنة بين تصريحات هؤلاء الرجال السياسية السلمية تماما، وبين الاستجابة غير المتناسبة على الإطلاق من قبل سلطات الأنبار". وأوضحت أن سكان هذه المناطق يتعرضون للخطف والاعتقال والتعذيب أزاء أي عمل يقومون به لمساندة أخوتهم المتظاهرين.

لكن العامل الذي أدخل المزيد من التعقيد في الموقف والارتباك في التعامل الرسمي مع الاحتجاجات دخول عناصر مارست العنف بحرق منشآت عامة وتدمير بعضها، ومجموعات مسلحة نفذت هجمات وأطلقت النار بكثافة على المتظاهرين.

أما الاستجابة المتمثلة بالخطاب الرسمي وشبه الرسمي، فلم تأتِ بمستوى ما يجري إذ لم تتضمن خطوات واضحة نحو إجراء إصلاحات، بل بدت منفصلة عن الواقع وبعيدة عن الإقناع. والحلول الآنية التي صدرت عن المسؤولين الكبار لم تكن كافية لتلبية الحاجة الفعلية للإصلاح الموعود الذي يتطلب خطة عملية لتطمين مطالب المتظاهرين.

أن من الوسائل التي اتبعتها الحكومة حجب مواقع التواصل الاجتماعي وقطع شبكة الإنترنت في بعض المناطق من العراق ضمن إجراءات أمنية اتخذتها الحكومة لمواجهة التظاهرات الغاضبة، كذلك يظهر تسجيل فيديو انتشر في وسائل التواصل الاجتماعي إطلاق نار كثيف من مكان ما (صورة-٣) يستهدف الشبان المتظاهرين

والقوات الأمنية معاً في ساحة التحرير. وهذا مؤشر واضح على خطورة الموقف وعلى الرغم من ذلك فقد وصل صوت الشارع ليتصدر المشهد حول العالم.

صورة (٣): يظهر فيها اطلاق القنابل المسيلة للدموع واطلاق النهار على المتظاهرين السلميين

ودعا مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي في العراق، عبر حملات واسعة في الأيام الأخيرة، إلى التظاهر والانتفاض ضد ما وصفوه "بالفساد المتفشي" في مؤسسات الدولة، والمطالبة بإيجاد فرص عمل جديدة، والدعوة إلى إغلاق طرق واقتحام مقرات ومراكز حكومية.

وبالتزامن مع هذه الحملة أطلق ناشطون عبر مواقع التواصل في العراق وخارجه عددا من الهاشتاغات التي وصل صداها إلى العالم[١٣]. وقد أثار الرد الذي قوبلت به الانتفاضة مواجهات متصلة مع المحتجين في جميع أنحاء البلاد، أزهقت على أثرها أرواح أكثر من ٣٠ شخصاً في ثلاثة أيام، فضلاً عن إصابة المئات.

١-٢: من هم المتظاهرون؟

معظمهم شباب في أوائل العشرينيات من العمر، وهم يشعرون بخيبة الأمل والسخط على النخبة الحاكمة التي يرونها تُواصل تبديد ثروة العراق النفطية منذ سنوات. ومن بين المتظاهرين أيضاً مئات من خريجي الجامعات الجدد، من الذكور

والإناث (صورة-٤) الذين لا يجدون وظائف، إلى جانب معلمين وكبار سن من الرجال والنساء، بالإضافة إلى نشطاء المجتمع المدني.

صورة (٤): متظاهرة عراقية تلوح بعلم العراق خلال احتجاج في بغداد، العراق، ١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩

لقد احتشدوا من خلال الإنترنت حول وسم «نازل آخذ حقي»(صورة- أ٥ و ب). وخرجوا إلى الشوارع يحملون أعلام العراق أو يلفّون أنفسهم بها. وتتضمن المظالم التي خرجوا من أجلها ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل، والفساد المستشري يمثل أكثر شيء يشتكون منه، حيث يحتل العراق المرتبة الـــ١١ في مؤشر الفساد العالمي لعام ٢٠١٧، ويقول البنك الدولي إن معدل البطالة بين الشباب في العراق يزيد على ٢٠%.

صورة (٥ أ وب): متظاهرون يحملون شعارات نازل اخذ حقي

وتركزت المظاهرات التي جاءت في معظمها عفوية وتفتقر إلى قيادة، ببغداد وفي أحياء الطبقة العاملة. وجرت الاحتجاجات بالأساس في المحافظات ذات الغالبية الشيعية، غير أنها شهدت مشاركة بعض السُّنة أيضاً. ويمثل الشيعة أغلبية في البلاد، إلى جانب هيمنتهم على الحكومة وقد ندد المتظاهرون بشعارات ايران بره بره العراق تبقى حره وشعار الشعب يريد اسقاط النظام (صور–٦ و٧).

صورة(٦ و٧):
يظهر فيهما شعارات المتظاهرين

٢-٢: لماذا الآن؟

وقد أخذ الضغط يتصاعد منذ إعلان انتهاء المعركة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» في عام ٢٠١٧، وحتى قبل ذلك. فبعد انتهاء القتال، كانت أجزاء كبيرة من العراق في حالة خراب، وتشرد عشرات الآلاف من الأشخاص دون منازل ليعودوا إليها، علاوة على أنّ تردي خدمات الكهرباء والمياه المعروف عن البلاد، لم يحُل دون ازديادها سوءاً خلال الفترة الماضية.

شهدت البلاد احتجاجات متكررة خلال السنوات الأخيرة، خاصة في أشهر الصيف الحارة عندما يكون نقص الكهرباء والمياه في أقصى درجاته. وكانت مدينة البصرة بجنوب البلاد قد عرفت احتجاجات عنيفة وأعمال شغب في الصيف الماضي، بسبب المياه الملوثة.

أعطت الحرب على داعش نفوذاً غير مسبوق لميليشيات تدعمها إيران وتُعرف مجتمعةً باسم «قوات الحشد الشعبي»، والتي شاركت في قتال التنظيم المتطرف إلى جانب الجيش العراقي، وأصبحت الآن جزءاً من قوات الأمن بالبلاد. وأخذت الميليشيات بعد ذلك في مراكمة قوةٍ سياسية واقتصادية هائلة لديها، بلغت بها إلى تحدي سلطة الحكومة المركزية.

وعد رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، الذي وصل إلى السلطة قبل عام، بإحداث تغييرات ومحاربة الفساد، لكنه لم يتمكن من تحقيق إصلاح حقيقي. علاوة على أنه بات عاجزاً عن كبح جماح الميليشيات، وأخذ السخط يتراكم لدى كثير من العراقيين على حكومة يرونها تزداد خضوعاً يوماً بعد يوم لإيران.

٢-٣: السياق الإقليمي

والآن يضع العنف الذي يجتاح العراق بعد انتشار الاحتجاجات في معظم محافظاته، عبد المهدي في موقف حرج، ويهدد بإسقاط حكومته، في وقت يشهد توترات إقليمية متزايدة. إذ رغم سقوط عدد من القتلى، لم يخرج عبد المهدي لمخاطبة الشعب، بل أصدر بياناً ألقى فيه باللوم على «عناصر مندّسة» بين المتظاهرين في التحريض على العنف، ووعد بمعالجة مخاوفهم وفي حين يطالب المتظاهرون حكومته

بالاستقالة، فإن إجراءاتٍ مثل حظر التجول وإغلاق الإنترنت تلمح إلى الموقف المتشدد الذي اختارته الحكومة.

وقد دعا ناشطون عراقيون على مواقع التواصل الاجتماعي دعم التظاهرات الاحتجاجية العراقية ضد الحكومة، واستئنافها يوم ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٩.

وفي حملة جديدة أطلقها الناشطون على منصات السوشيال ميديا، دعوا إلى مشاركة مليونيه في التظاهرات وسط بغداد، من أجل إنهاء الفساد وإنقاذ البلاد من الأحزاب الحاكمة منذ سنين.

ولا تزال التظاهرات مشتعلة في مواقع التواصل، رغم ركودها على أرض الواقع، نتيجة العنف المفرط الذي استخدمته الحكومة ضد المحتجين السلميين.

ويحشد العراقيون لاستئناف تظاهرات وتحدي التهديدات الحكومية، مؤكدين على أن الوعود التي أطلقتها الحكومة والجهات المسؤولة ما هي إلا محاولات لتهدئة الغضب والتلاعب على المواطنين، وهي ضمن مسلسل الوعود السابقة التي لا يحصل العراقي منها شيء.

٤-٢: ما هي سمات التظاهرات

أتسمت التظاهرات بالسمات التالية:

١- اتصفت المظاهرات بسلميها ورفع المتظاهرون شعارات مفادها ((نريد وطن)) (صور – ٨أ و ب) و((نازل اخذ حقي)).

صور(٨أ و ب): صور توضح ما طلبه المتظاهرون (نريد وطن)

٢- اتصفت في بادئ الأمر بكونها ضد المحاصصة والفساد والبؤس ومن اجل فرص العمل والخدمات، ثم تطورت مطالبة بأسقاط النظام السياسي.

٣- تحولت بعد ذلك الى انتفاضة شعبية عارمة عمت العراق بمعظم محافظاته، وهزت المنظومة الحاكمة بشدة لا سابق لها، وجرّت الى ساحات وشوارع العاصمة

والمدن الاخرى ملايين المواطنين، الساخطين على طغيان الطائفية السياسية ومنهج المحاصصة واستشراء الفساد والبؤس والازمة الشاملة.

٤- خلال أيام معدودات تغير المشهد العراقي بكامله تقريبا، ووجد الحاكمون انفسهم محاصرين برفض عام شامل من جانب جماهير الشعب الواسعة، لا في العاصمة فقط، بل وفي العديد من محافظات الوسط والفرات الاوسط والجنوب وحتى في بعض الارجاء شمالي بغداد. فقد التفت الجماهير بحماس حول المنتفضين وهم يشقون طريقهم الكفاحي بإصرار وتفانٍ، ويجترحون المآثر على طريق تحقيق اهدافهم المشروعة السامية.

٥- وفي أثناء ذلك دعت الامم المتحدة الى اجراء تحقيق فوري في الاعتداءات على المتظاهرين، وأعلنت مفوضية حقوق الانسان رفض وزارات الصحة والداخلية والدفاع نشر احصاءات رسمية عن اعداد الشهداء والمصابين في الهجمات التي شنت على المتظاهرين، وأعلن احد اعضاء مجلس المفوضين تعليق عضويته نظرا الى "استمرار الانتهاكات ضد المتظاهرين، وعدم قدرة المفوضية على اداء واجباتها"! (صورة -٩).

صورة (٩): تبين تشييع شهداء انتفاضة تشرين في ساحة التحرير

٦- انضم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، مؤخرا، إلى الدعوة التي رفعها متظاهرو ساحة التحرير لرئيس الوزراء عادل عبد المهدي بالاستقالة وذلك خلال تظاهرة الجمعة والتي اطلقوا عليها "جمعة ارحل". وكتب الصدر على حسابه في تويتر بعد منتصف ظهر السبت، عبارة مقتضبة تابعها "ناس" قال فيها "كفاكم قمعاً لصوت الإصلاح. ارحل يا فاسد". وقدمت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق تقريراً مفصلا حول الأحداث التي رصدتها للفترة من ٣ – ٧ تشرين الثاني، فيما أكدت استمرار السلطات باستخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين.

٧- قدمت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، تقريراً مفصلا حول الأحداث التي رصدتها للفترة من ٣–٧ تشرين الثاني، فيما أكدت استمرار السلطات في استخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين. وأكدت المفوضية في تقرير تلقت "طريق الشعب" نسخة منه، إن "القوات الأمنية ما زالت تستخدم الرصاص الحي والغازات المسيلة للدموع والقنابل الصوتية لتفريق المتظاهرين" (صور ١٠ و١١).

صورة (١٠): قوات مكافحة الشغب تلقي المياه على المتظاهرين

صورة (١١): قنبلة مسيلة للدموع بلغـارية الصنـع، من نوع ٤٠ ملم إل في سي إس (LV CS) الذي وثق استخدامه في بغداد من قبل قوات مكافحة الشغب. ويبدوا على القنبلة أنها منتهية الصلاحية من تاريخ مايو ٢٠١٤

٨- وقال المتحدث باسم المنظمة روبرت كولفيل في بيان "إننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار ورود تقارير عن وقوع قتلى وجرحى نتيجة استخدام قوات الأمن للقوة ضد المتظاهرين، فضلاً عن عمليات القتل المتعمدة التي ارتكبتها عناصر مسلحة في العراق". ونوه الى انه تم قُتل ناشط في المجتمع المدني وأصيب آخر على أيدي عناصر مسلحة في طريق عودته إلى المنزل من تظاهرة في ميسان". وذكر متابعته لتقارير حول عمليات اعتقال متعددة للمتظاهرين والناشطين، وكذلك المدونين والمعلقين على وسائل التواصل الاجتماعي. وعبر المتحدث عن قلقه "إزاء الأنباء التي تفيد باختطاف المحتجين أو المتطوعين الذين يقدمون المساعدة في التظاهرات"، داعيا الى "التحقيق على الفور في هذه الادعاءات، وتوضيح مكان وجود الأشخاص المفقودين والمسؤولين عنها".

٩- أصدرت مجموعة من النقابات والاتحادات المهنية والعمالية ومنظمات المجتمع المدني،، بياناً لدعم انتفاضة تشرين يتضمن خارطة طريق للخروج من الازمة. فقد أكدوا على مساندتهم للمطالب المشروعة للانتفاضة التي تبلورت في إيجاد حل

جدي لازمة نظام الحكم في بلادنا لتحقيق دولة المواطنة للمساواة والعدالة الاجتماعية. وطالبوا باستقالة أو اقالة الحكومة الحالية وتشكيل حكومة مؤقتة ذات صلاحيات استثنائية بعيداً عن المحاصصة الطائفية والحزبية والقومية، تضم عناصر كفؤة يشهد لها بالنزاهة والوطنية والاستقلالية ولم يسبق لها الاشتراك في السلطتين التشريعية او التنفيذية، تعمل على إجراءات سريعة لإصلاحات اقتصادية واجتماعية وادارية تلبي مصالح الشباب والفئات المهمشة، وتؤمن ممارسة الحريات العامة وبالأخص حرية التعبير والتظاهر والتجمع السلمي.

١٠- ومنذ انطلاقة الاحتجاجات وحتى الان، واصلت البصرة وغيرها من المحافظات تسجيلها ارقاماً مؤسفة للشهداء والجرحى خلال التظاهرات المنددة بالفساد والمطالبة باستقالة الحكومة، جرّاء العنف المفرط الذي جوبهت به. وخلال دهم القوات العسكرية مكان المعتصمين الذين حاولوا بناء خيام وسرادق أخرى بعد أن تم حرقها قبل يوم من المجزرة الدموية الجديدة، وجه المتظاهرون نداء استغاثة بعدما اقدمت هذه القوات على إطلاق قنابل الغاز والرصاص الحي نحوهم، وكرات حديد فيما جرت ملاحقتهم وهم يركضون. وبحسب مصادر من محافظة البصرة، فأن بعض المطاردين أطلقوا نداءات استغاثة عبر الاتصال بالإذاعات المحلية، في محاولة لنقل ما يجري ضدهم، بعد قطع خدمة الإنترنت من قبل الحكومة والذي اعتبرته منظمات عراقية ودولية، انتهاكاً صارخاً لحرية التعبير عن الرأي واسلوباً لقمع الأصوات المنتفضة على الفساد وهي تنادي وتؤكد على سلمية التظاهرات.

٥-٢: كيف تعاملت الحكومة مع المتظاهرين

١- واجهت الحكومة التظاهرات السلمية بأساليب قمع وحشية، تضمنت القتل العمد والقمع بالرصاص الحي والغاز المسيل للدموع، فضلًا عن الاعتقالات الممنهجة والتهديد والترويع، وغلق الطرق وحجب مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما دفع المتظاهرين إلى تصعيد مطالبهم لتشمل إسقاط النظام.

٢- شاركت بقوة في حروب التغريدات والتعليقات على تويتر وفيسبوك، ولأجل ذلك تعمل على إنشاء عدة حسابات لا تكاد تحصى بأسماء وهمية، تعمل على نشر وإعادة ترويج الأفكار المطلوب ترويجها.

٣- ملاحقة الكتاب والإعلاميين والناشطين وجمع المعلومات عنهم وتلميع صورة الحكومة وبث الدعايات "الحكومة وتشويه صورة المتظاهرين عن طريق مواقع الاتصال الالكتروني.

٤- أوكلت لعناصر "الحشد الإلكتروني" مهمة السب والشتم واختراق حسابات الناشطين وسرقتها وبث الدعايات الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي حيث تنشر عشرات الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي أخبارًا مفبركة وتعليقات متهكمة عبر محترفين وخبراء في الصحافة والمونتاج.

٥- وعلى رغم الوعود التي قطعتها الحكومة بتلبية المطالب الشعبية، باعتبارها مشروعة كما قال ممثلوها انفسهم في اكثر من مناسبة، كذلك وعودهم بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق الحكومية في احداث القمع الدموي لموجة التظاهرات الاولى، والتي لم تقنع احدا من المنتفضين وابناء الشعب الآخرين ولا من المراقبين المحايدين، فان ايا من تلك الوعود لم ير النور على ارض الواقع، وظلت المماطلة والتسويف الى جانب العنف الشرس والقمع المنفلت العنوان الرئيسي لتعامل الحكومة مع الانتفاضة والمنتفضين.

٦- وبدل ان تسعى الحكومة لإنقاذ البلاد من المأزق الذي قادتها اليه، وتنصت الى صوت الجماهير وتستجيب الى ارادتها في حل الازمة سياسيا وسلميا، بما يجنّب الشعب والوطن المزيد من المخاطر، ويضعهما على سكة المعالجات الواقعية والامان والاستقرار، بدلا من ذلك رأيناها تصمّ آذانها وتصرّ على مواصلة نهج التسويف والقمع، سواء في بغداد او في البصرة والناصرية وكربلاء والمحافظات الاخرى.

٧- وقال مصدر طبي إن "مئات المتظاهرين اختنقوا نتيجة كثافة قنابل الغاز التي أطلقتها القوات الأمنية ضدهم في ساحة الخلاني والشوارع القريبة منها"، مبيناً أن "عربات الـــ"تك تك" نقلت أغلب المصابين لتلقي العلاج في شارع السعدون". على

الرغم من ذلك، نفى الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة، عبد الكريم خلف، "نية القوات الأمنية تفريق التظاهرات وسط بغداد"، وقال إن "مهمة القوات الأمنية حماية التظاهرات"، فيما وثقت مقاطع مصورة "هجوم القوات على المحتجين وأصوات الرصاص الحي الذي أطلق بكثافة".

٨- كشفت المنظمة العراقية لقياس جودة الاتصالات، عن فرض الحكومة العراقية سطوتها على شبكة الإنترنت في البلاد بعيداً عن الشركات المزودة. وقالت في بيان صحفي إن "الإنترنت الذي يعتبر حقاً من حقوق الإنسان، صار لعبة في يد الحكومة العراقية التي تفرض سطوتها عليه بعيداً عن الشركات والقطاع الخاص، بينما في كل دول العالم لم يعد الإنترنت أداة حكومية، بل هو خدمة تقدمها شركات القطاع الخاص للمواطنين".وأضافت "بلغت خسائر الشارع العراقي مئات ملايين الدولارات خلال الأيام الماضية، وتضررت الشركات والمصارف والمشاريع الصغيرة التي تعيش عليها عشرات آلاف من العوائل". وأشارت المنظمة إلى أن "الحكومة العراقية ترتكب خطئاً فادحاً في منع تدفق المعلومات، ومنع تواصل الشركات المزودة للإنترنت مع وزارة الاتصالات لمعرفة الوقت الذي سيعود فيه الإنترنت"، مطالبة بـــ"ضرورة إعادة خدمة الإنترنت إلى العراق وعدم قطعه من جديد، فالإنترنت حق إنساني يجب ألا تسلبه الحكومة".

ثالثـــاً: الاستنتاجات

من خلال الدراسة الحالية نستطيع القول ما يلي:

١- أن تظاهرات تشرين الاول أدت الى توحد أبناء الشعب العراقي حيث شارك في التظاهرات جميع طوائف الشعب العراقي وكان شعارهم ((وحدتنا في قوتنا)).

٢- أن تظاهرات تشرين أدن الى تلاحم جميع أبناء الشعب العراقي حيث شارك فيها مختلف طبقات ابناء شعب العراق حتى المثقفين منهم فقد شارك الطلبة والأساتذة والمهندسين والحقوقيين والاطباء والصيادلة فضلا عن مشاركة النقابات المهنية وطبقة الفقراء وغيرهم جميعا جنبا الى جنب.

٣- أن مشاركة المرأة في التظاهرات الى جانب الرجل انما يعبر عن وعي هذا الشعب الحر الأبي.

٤- أن استخدام العنف والقتل والخطف وغيرها من الوسائل من قبل الحكومة ولد أصرار أكبر وقوة أشد لدى المتظاهرين لمجابهة الظلم والفساد بصدور مفتوحة للموت.

٥- أظهر أبناء شعب العراق الغيارى صلابة في مواجهة كل المخططات لأفشال المظاهرات أدهشت جميع دول العالم خاصة وانهم باتوا ينشدون البحث عن وطن حر مستقل لاعن خدمات وفرص عمل .

٦- رفض أبناء الشعب العراقي التدخل الاجنبي في سياسة العراق وانتهاكهم لحقوق أبنائه.

٧- ستستمر التظاهرات التي أخذت سمة الثورة بسبب شموليتها واستقلاليتها وسعتها وحجم التضحيات التي قدمت فيها حتى تحقيق النصر الكبير للشعب العراقي .

٨- لم يكن دور وسائل الاعلام والمواقع الاجتماعية بالمستوى المطلوب بسبب تأثرها بسياسة الحكومة والأحزاب والميليشيات وعدم امتلاكها منهاجا كاملا للأهداف المطلوبة.

المصادر

١- خليفة محمد، انتفاضة العراق الثالثة، ثورة سياسية ناضجة، الشراع .٢٠١٩
٢- الهاشمي هشام، تظاهرات العراق : سلوك اجتماعي لتغيير سلوك النظام، htt://Studies, reports/ alijazeera.net/ar/2019
٣- الدباغ، أحمد. (٢٠١٨) «الجيوش الإلكترونية» في الانتخابات العراقية.. سلاح جديد يطلق قذائفه في كل اتجاه. سياسة.
٤- الدليمي، حسان (٢٠١٨). ماهي الجيوش الالكترونية وكيف تدار. مركز الراصد للترويج وإدارة الصفحات في فيسبوك حديث لـ«ساسة بوست».
٥- العبيدي، بكر. (٢٠١٨) هل يتنافى العمل الصحافي مع إدارة «الجيوش الإلكترونية»؟ حديث لـ (ساسة بوست).
٤- (٢٠١٩) ShareWhatsAppTwitterFacebook
٦- تقرير-بيت-الإعلام-العراقي-تمويل-الجيوش الالكترونية (٢٠١٩). https://www.nasnews.com
٧- كاظم ، مصطفى. (٢٠١٩) مظاهرات العراق: ما أسبابها ولماذا اتسع نطاقها؟. بي بي سي
٨- " مراسلنا: مئات المتظاهرين وصلوا مباني حكومة البصرة المحلية ويهتفون بمحاسبة الفاسدين - راديو المربد. www.almirbad.com. "اطلع عليه بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩
٩- "مصدر للمربد: عشرات الزوار عالقون بمنفذ سفوان بسبب تظاهرات قربه - راديو المربد"*www.almirbad.com*. اطلع عليه بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩
١٠- قائمة مقرات الفصائل التي تم احراقها في ذي قار: ٥ مكاتب تابعة لـ ٤ قوى اطلع عليه بتاريخ ٢٥ أكتوبر، ٢٠١٩ ناس.
١١ -Iraq protests: 40 dead as mass unrest descends into violence - BBC News نسخة محفوظة ٤ نوفمبر ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين
١٢- العراق ينتفض: السلطات تحجب الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وانتشار وسم، ٣ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩
١٣- انتفاضة العراق إلى أين؟ وكيف ستؤثر الأوضاع الحرجة بالمنطقة في مسار الأحداث؟ عربي بوست ٢٠١٩ مظاهرات العراق / رويترز